

المحتوى

الدّراسات

متابعات

* انظر القسم الفرنسي

جامعة منوبة

الفهـرس

النخب التونسيّة والحركات الاحتجاجيّة المحليّة في ستّينات القرن العشرين، أيّة علاقة؟

فوزي السباعي
كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بصفاقس
مخبر LERIC

Résumé: **Les élites tunisiennes et les mouvements protestataires dans les années soixante : Quelle relation ?**

Souvent présenté comme une décennie de paix sociale, de construction nationale et d'entente de classes, les années soixante étaient, au contraire, une période de mobilité sociale et de circulation des élites.

Ce double processus de mouvance, était à vrai dire, lent, latent, et peu violent, mais, et en même temps, continu et inépuisable. En effet, cet article s'intéresse à démontrer ce dynamisme social et élitiste, à travers une description et une typologie des mouvements contestataires en Tunisie des années 60, tout en réduisant l'échelle au niveau locale, voire micro-locale.

Bref, cette étude, focalise l'accent sur les différentes réactions manifestées par les élites plurielles face aux mouvements locaux protestataires.

Mots- clés: Tunisie, élites, protestations locaux, Bourguiba, collectivisme.

Abstract: **Tunisian elites and protest movements in the sixties: what relationship ?**

Contrary to the way it is usually depicted, the period of the sixties in Tunisia was not a time of social stability, national construction and unity. It was rather an era of social mobility and circulation of elites. This process of dual change has mostly been slow and non-violent. It was nevertheless relentless and innovative in its means.

This article aspires to demonstrate this social and elitist dynamism through showcasing the protest movements in Tunisia during the sixties. Though falling short of evolving into a full-fledged revolution, these protest movements were important. This article thus puts special emphasis on those movements set in motion by the local agents within the local context.

These protest movements have not been treated *per se* but in their dialectical relationships with the plural elites that played different roles and took divergent stands.

Key words: Tunisia, elites, local protests, Bourguiba, collectivism.

المقدمة

ينحصر هذا البحث في دراسة الحركات الاحتجاجيّة التي اندلعت بالبلاد التونسيّة على امتداد عشريّة الستّينات في الوسط المحلّي بواسطة فاعلين محليّين عبّروا عن رفضهم لسياسة الدولة في جانبها المتعلّق بمجالهم بطرق مختلفة. ويبرّر اختيار المحلّي موضوعا لهذه الدراسة بعاملين أساسيين: محدوديّة الحركات الاجتماعيّة الكبرى في الستّينات مقارنة بعشريتي السبعينات والثمانينات من ناحية، وأهميّة المقاربة المجهريّة في كشف جوانب من الاستراتيجيّات الفرديّة والجماعيّة لفاعلين تاريخيين مغمورين أو مغيّبين.

أمّا النخب التي حاولنا ترصّد موقفها من هذه الحركات، فلا نقصد بها النخبة في صيغتها الواسعة التي تشمل كلّ المتفوّقين الذين حقّقوا نجاحا لافتا في ميدان نشاطهم مهما كان هذا النشاط، ولا تنحصر كذلك في الأقليّة التي تشغل الوظائف القياديّة العليا في المجتمع، والتي تعرف باسم "النخبة الحكوميّة" عند فيلفريدو باريتو، وباسم "النخبة السياسيّة" عند غايتانو موسكا، أو كذلك باسم "نخبة القوّة" أو "نخبة الأقوياء" لدى شارل رايت ميلز.[1]

خيّرنا اعتماد مصطلح "النخب" في صيغة الجمع إذ لم يعد يمكن الحديث بعد التطوّر الحاصل في ميدان السوسيولوجيا عن نخبة واحدة وموحّدة ومتجانسة بل عن نخب مختلفة ومتناقضة ومتنافسة في الغالب،[2] وهو ما ذهب إليه روبرت آلان دال عندما استخدم مصطلح "النخب المتعدّدة" وسوزان كيلّر حينما استنبطت مصطلح "النخب الاستراتيجيّة"،[3] وكذلك ريمون آرون الذي يرى أنّ تعدّد النخب، التي يسمّيها "الفئات الحاكمة" أو "القياديّة"، ظاهرة ملازمة لكلّ المجتمعات الحديثة.[4]

يتيح لنا هذا التدقيق التمييز بين مختلف النخب المؤثّرة في المجتمع التونسي خلال عشريّة الستّينات كالنخبة السياسيّة والنخبة الإدارية والنخبة الدينيّة والنخبة المثقّفة والنخبة المحليّة، فكيف تعاملت هذه النخب المختلفة مع الحركات الاحتجاجيّة المحليّة التي شهدتها البلاد التونسيّة في ستّينات القرن العشرين؟ وكيف أثّرت هذه الحركات المحدودة في النخب وفي حركة دورانها المستمرّة؟

I- الحركات الاحتجاجيّة: الوقائع والخصوصيّات:

شهدت عشريّة الستّينات حركات احتجاجيّة متعددة، وهو ما يستوجب تقديمها في سياق كرونولوجي قبل المرور إلى إبراز أصنافها وخصوصياتها.

[1] Giovanni Busino, *Elite (s) et élitisme*, Paris, PUF, 1992, pp. 10-14.

[2] Frédérique Leferme-Falguières et Vanessa Van Renterghem, « Le concept d'élites. Approches historiographiques et méthodologiques », in *Hypothèses*, 2001/1 (4), p. 61.

[3] William Genieys, « Nouveaux regards sur les élites du politique », in *Revue Française de Science Politique*, 2006/1 (vol. 56), p. 127.

[4] Raymond Aron., « Classe sociale, classe politique, classe dirigeante », in *Archives Européennes de sociologie*, 1960/1, p. 281.

1- الحركات الاحتجاجيّة في بداية الستّينات:

*** تمرّد أولاد نصير بسيدي عمر بوحجلة (1960):**

جدّت أوّل حركة احتجاجيّة في أواخر سنة 1960 بواسطة مجموعة من أهالي فرقة أولاد نصير من عرش أولاد إيدير من قبيلة جلاص، ويعبّر هذا الاحتجاج عن رفض أولاد نصير انتزاع حوالي 6 آلاف هكتار من أراضيهم المخصّصة للمرعى بزعفرانة ومنحها لأحد قدماء المناضلين وهو الشيخ حسن بن عبد العزيز الورداني لاستغلالها لفائدته. وتمثلت هذه الحركة الاحتجاجيّة في الاعتداء اللفظي والجسدي على والي القيروان عمر شاشية، ثمّ في المواجهة مع قوات الحرس الوطني التي أدّت إلى سقوط قتيلين.[5]

*** مظاهرة القيروان (17 جانفي 1961):**

تعتبر أضخم حركة احتجاجيّة شهدتها عشريّة الستّينات إذ اعتبرتها جريدة "لوموند" العلامة الخطيرة الأولى على معارضة الأوساط الدينيّة للسياسة اللّائكيّة التي ينتهجها بورقيبة.[6] انطلقت هذه الحركة يوم 17 جانفي 1961 بتنظيم إضراب عام في المدينة تلته مظاهرة كبرى شارك فيها بعض الآلاف من المحتجين الذين توقفوا أمام مقرّ الحزب الحاكم لتقديم لائحة بمطالبهم، ثمّ اتجهوا لمقرّ الولاية لتقديم عريضة مماثلة. توتّر الجوّ عندما علم المتظاهرون أنّ الوالي لم يلتحق بعد بمقرّ عمله، فاتّجهوا إلى منزله القريب من مقرّ الولاية وهناك تدخّل أعوان الحرس الوطني لتفريقهم بالقوّة، فسقط أوّل ضحيّة في صفوف المتظاهرين نتيجة إصابته برصاصة مرتدة أطلقت في الهواء، فعمّت الفوضى وحصل الانفلات من الجانبين حيث أصبح الرصاص موجّها مباشرة إلى المتظاهرين في حين نجح قسم منهم في الدخول إلى منزل الوالي والعبث بجميع محتوياته حرقا وإتلافا، أمّا في الشارع فلم تحصل عمليات مماثلة باستثناء حرق سيّارة إسعاف. ولم يقم المحتجّون بنهب أيّ شيء كما لم تحصل المواجهة مع الوالي عمر شاشية إذ نجح بعض أعوانه في تهريبه تاركا عائلته عرضة لترهيب المتظاهرين المتحمّسين الذين تمّ تفريقهم بصعوبة بعد تدخّل الجيش.[7]

كانت حصيلة هذه المظاهرة صادمة، إذ سقط فيها حسب الرواية الرسميّة 6 قتلى (خمسة من المشاركين وعون حرس واحد)، وجرح العشرات. وانطلقت إثر ذلك عمليات الملاحقة والمداهمة والاعتقال، وطالت المئات من المشاركين والمشبوهين الذين نقلوا إلى سجن القرجاني بالعاصمة، وتمّ تحميل المسؤوليّة الأساسيّة إلى عناصر من النخبة الدينيّة (المدرّسون عبد الرحمان خليف ومحمد الطيب

---

[5] وقعت هذه الحركة قبل 4 أشهر من مظاهرة القيروان حسب جريدة "منبر التقدّم"، أو قبل شهرين منها حسب محمد الحمّاص. أمّا عن عدد الضحايا فقد حدّدته الجريدة التي يديرها سليمان بن سليمان بقتيلين في حين ذكر الحمّاص أنّ عدد القتلى وصل إلى 6 (ثلاثة من أولاد نصير وثلاثة من قوات الحرس) وهو أمر مستبعد. انظر:

- محمّد الحمّاص، "تداعيات مظاهرة جانفي 1961 بالقيروان"، **المجلّة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد 114، جانفي 2004، ص. ص. 67- 83.

- *Tribune de Progrès*, 3 février 1961.

[6] *Le Monde*, 19 janvier 1961.

[7] "Les incidents de Kairouan: les faits", *Tribune de progrès*, 3 février 1961.

الورتاني وصالح البحري والعدل محمد شويشة) رغم عدم مشاركتهم المباشرة في المظاهرة. أحيل 136 متّهما على المحكمة العسكريّة منهم 44 في حالة سراح، وتواصلت المحاكمة من يوم 19 إلى يوم 22 جويلية متزامنة بذلك مع "معركة بنزرت" وهو ما كان عامل تشديد في نظر المحكمة العسكريّة التي سلّطت أحكاما قاسية وصلت حدّ الحكم بالأشغال الشاقة مدى الحياة (2 متهمين منهم الشيخ خليف) والأشغال الشاقة لمدّة 20 سنة (5 متهمين).[8]

تعود هذه المظاهرة إلى جملة من الأسباب المتداخلة والمجسّدة لغضب النخبة الدينيّة والجماعات التقليديّة من سياسة الدولة في المجال الديني والثقافي والاجتماعي. ويتمثّل العامل القادح لهذه الحركة في نقلة الشيخ عبد الرحمان خليف، إمام جامع عقبة ومدير الفرع الزيتوني، إلى حامة قابس، وهو ما اعتبره الأهالي إجراء تعسّفيّا أو هو بمثابة النفي الهادف إلى إبعاد هذه الشخصيّة الدينيّة ذات المكانة المرموقة، لذلك كان الشعار المركزي لهذه المظاهرة: **"الله أكبر، ما يمشيشي"**.

يدخل هذا الإجراء ظاهريّا في إطار إصلاح نظام التعليم وإعادة هيكلته، لكنّه كان في الحقيقة إجراء تأديبيّا يدلّ على تضايق السلطة التونسيّة من أنشطة هذا الشيخ وخطبه المعادية للحكومة ولسياسة الرئيس بورقيبة في المجال الديني، ولعلّ أبرزها:

- إعادة نشره لكتاب "من مسائل الصوم" بعد أن أضاف إليه فصلا جديدا شنّ فيه هجوما حادّا على الرئيس بورقيبة، الذي دعا في فيفري 1960 العمّال إلى "الإمساك عن الصوم حالما يشعر المرء بخطر يهدّد بدنه أو شغله أو إنتاجه"، ودعا كذلك إلى التخلّي عن العادات المرتبطة بشهر الصوم وخصوصا السهر والتقاعس عن العمل "ضمانا لأسباب النجاح في معركة البناء والتشييد".[9] وعلى الرغم من أنّ الشيخ خليف كان عضوا في "لجنة الإرشاد" التي كانت تتنقّل بين الحظائر وتدعو العمّال إلى الالتزام بقرارات بورقيبة التي سانده فيها المفتي شيخ الإسلام محمّد العزيز جعيّط، فإنّه أصبح بعد إزاحته عن الإدارة يتبنّى موقفا معاديا لاجتهادات الرئيس حيث وصفه في كتابه ب"المصلح" و"المخذول" و"المجرم" والأعمى".[10] وكان هذا "الكتاب الأخضر" يوزّع بالقيروان في أواخر سنة 1960 بصفة كبيرة وبطريقة سريّة ممّا أثار قلق الوالي ودفعه إلى التفكير في مخرج سليم للتخلّص من الشيخ خليف.[11]

- مسألة أخرى أثارت غضب المحافظين وساهمت في تزايد انتقادات الشيخ خليف للحكومة، وهي مسألة انتهاك حرمة الجامع الكبير بالقيروان، حيث سمحت الحكومة التونسيّة لشركة سينمائيّة أجنبيّة بالدخول

---

[8] **الصباح**، 24 جويلية 1961. وقد تمتّع المساجين بعفو رئاسي بعد أكثر من عام عن محاكمتهم، إذ أطلق سراح عبد الرحمان خليف في أوت 1962، وتمت نقلته للتدريس بمدينة سوسة مع الإقامة الجبريّة فيها، وعاد في سنة 1970 إلى مدينة القيروان.

[9] **الصباح**، 14 فيفري 1960.

[10] عبد الرحمان خليف، محمّد الأمجد وقديّة، **من مسائل الصوم**، تونس، مطبعة الشريف، د. ت، ص. 3- 6. وقد ورد فيه تكفير صريح للرئيس بورقيبة ودعوة إلى قتله، حيث يقول: "إنّ حكم الله في من يفتح فمه بإنكار هذا الركن أو غيره، ممّا هو معلوم الوجوب لكلّ مسلم أن يقتل هذا المنكر الجاحد، ولا تقبل توبته، ولا يصلّي عليه المسلمون، ولا يدفن في مقابر المسلمين".

[11] انظر شهادة المتّهم عمر النابلي خلال المحاكمة، جريدة "**الصباح**"، 21 جويلية 1961.

إلى جامع عقبة لتصوير مشاهد فيلم "عجائب علاء الدين". وقد أثار ذلك غضب الأهالي من الحكومة التي سمحت بتدنيس الجامع واستباحته بدخول الخيول إلى بهوه وبتصرّفات الممثّلين الذين كانوا يرتدون أزياء غير لائقة ويجاهرون بشرب الخمر داخل الفضاء المقدّس حسب ما شاع لدى سكّان القيروان آنذاك.[12]

- اتّهم عبد الرحمان خليف أيضا بتنظيم اجتماعات دينيّة في نفس الوقت الذي يتمّ فيه تنظيم اجتماعات حزبيّة بالمدينة، وكأنّه يسعى بذلك إلى إفشالها أو إبراز قوّة موازية.

وإذا كانت نقلة الشيخ خليف السبب المباشر لهذه المظاهرة، فإنّ عوامل أخرى ساهمت في تراكم الغضب وهيّأت لتأجّج الاحتجاج في مدينة القيروان، ويمكن حوصلتها كالآتي:

- معارضة النخبة الدينيّة وجماعات المكانة والعناصر التقليديّة لسياسة الحكومة التحديثيّة في المجال الديني: منع الإملاءات (الملّة) الدينيّة التي كانت تنظّم في المساجد لتحفيظ القرآن ومنع إقامة الصلاة في الشوارع، وكذلك في المجال الثقافي: رفض اعتماد اللغة الفرنسيّة في الإدارات ورفض الاختلاط في المدارس.[13]

- الموقف المعارض لسياسة الوالي عمر شاشيّة ولأساليبه في التسيير، حيث عرف بالقوّة والغطرسة في تطبيق سياسة الدولة، ورفض الاعتماد على جماعات المكانة كوسطاء بينه وبين الأهالي، وتعمّد إهانتهم وخصوصا نقيب الأشراف السيّد العوّاني والشيخ العدل محمد شويشة، واستهدف أراضي الأوقاف التي كانت مصدر نفوذهم المادي ووجاهتهم الاجتماعيّة.[14]

*** مظاهرة قرية جرادو (1961):**

وقعت في بداية سنة 1961 حركة احتجاجيّة محليّة أخرى بقرية جرادو (معتمديّة زغوان)، وكانت أقلّ اتّساعا من مظاهرة القيروان غير أنّها حملت شعارا مشابها لشعارها وهو "ما يشيخشي" أي لا يكون شيخا علينا. وقد تمّ التعامل مع المحتجين الذين رفضوا تنصيب أحد المشايخ على قريتهم بنفس الحزم على الرغم من انتمائهم إلى الحزب الدستوري الحاكم، حيث أحيل 12 شخصا منهم إلى المحاكمة في بداية شهر مارس بتهمة التظاهر في الطريق العام والسلب.[15]

وشهدت البلاد التونسيّة إثر ذلك خفوتا في الحراك الاحتجاجي إذ لم نسجّل سوى بعض الإضرابات العمّاليّة لا سيّما إضراب عمّال مناجم الجريصة وموظفي شركة النقل في شهر أكتوبر 1961.

[12] "Les incidents de Kairouan...*op.cit.*

[13] انظر مثلا ما ورد في استنطاق المدرّس محمد الصالح البحري والعدل محمد شويشة أمام المحكمة العسكريّة، وكذلك مرافعة نائب الحق العام صلاح الدين بالي، جريدة **الصباح**، 21 جويلية 1961.

[14] حول انتزاع هنشير "الدخيلة" التابع للزاوية العوّانية، وخلاف الوالي مع نقيب الأشراف انظر: جريدة **العمل**، 29 مارس 1961.

[15] جريدة **الصباح**، 14 مارس 1961.

وازداد الحذر والخوف بعد اكتشاف "المحاولة الانقلابيّة" في ديسمبر 1962، وإلغاء هامش الحريّات وإقرار نظام الحزب الواحد كمنهج للحكم منذ مطلع سنة 1963.[16]

2- عودة الحراك الاحتجاجي (1964- 1966):

*** مظاهرة مدينة مساكن (1964):**

انطلقت مظاهرة مساكن يوم 15 ديسمبر بعد تحضير استمرّ عدّة أيّام تحت إشراف أعيان المدينة وجلّهم من كبار الفلاحين الذين اكتفوا بتحريض المزارعين الصغار على التمرّد والعصيان. وتمت في البداية بتنظيم تجمّع عام أمام مقرّ المعتمديّة للاحتجاج على القرار القاضي بإحداث تعاضديّة خدمات بمساكن، وخصوصا على انعكاسات هذا القرار التي تتمثل في اقتلاع الزياتين القديمة لتعويضها بأشجار مثمرة. وقد تمّ الشروع بالفعل في اقتلاع الزياتين مثلما وقع في قرى أخرى بالساحل على غرار قرية زرمدين، وذلك في إطار خطّة متكاملة تهدف إلى تجديد غابة زياتين الساحل وإعادة إدماجها في الدورة الإنتاجية. إلّا أنّ هذا القرار واجه معارضة كبيرة ومعلنة في مساكن نظرا للتعلّق الكبير للسكان بزياتينهم في منطقة يطغى عليها تشتّت الملكيّات، ولعلّ ما زاد في حدّة المعارضة تزامن هذا القرار مع موسم جني الزيتون.

حاول المعتمد الشاذلي غديرة إقناع المحتجين بخلفيّات هذا القرار وإيجابياته من دون جدوى، بل إنّ حماس المحتجين جعلهم يعتدون بالعنف على ممثّل الدولة الذي استنجد بالوالي عمر شاشية الموجود وقتئذ بنابل فأمره باعتماد القوّة الردعيّة. وتحولت بذلك الحركة إلى مواجهة بين الفلاحين وقوات الحرس الوطني في شوارع البلدة وغابتها، ثمّ بدأت عمليّات الاعتقال وكانت تتمّ بشبهة المشاركة أو التحريض على التظاهر. وفي اليوم الموالي (16 ديسمبر) تجمّع من جديد بعض المحتجين أمام مقرّ المعتمدية للتعبير عن معارضة السياسية الاقتصاديّة والاجتماعيّة للدولة من دون أن يسجّل أيّ حادث أثناء تجمّعهم.[17]

ولئن نجحت السلطة في تفريق المتظاهرين من دون استعمال مفرط للقوّة أو سقوط ضحايا في المواجهات، فإنّ القرارات التي تلت ذلك كانت مثيرة أكثر منها ثأريّة حيث تمّ:

- إيقاف 147 شخصا ومحاكمتهم قبل الإفراج عنهم بعفو على دفعات آخرها في 15 أفريل 1965.
- تأميم أراضي الفلاحين المشاركين في الحركة وتحتوي على 80 ألف زيتونة، مع العلم أنّ الرئيس بورقيبة قرّر يوم 1 سبتمبر 1965 إرجاع الأراضي المصادرة إلى أصحابها.

[16] عبد الجليل بوقرّة، **من التاريخ السرّي لليسار التونسي. حركة أفاق وفتح الآفاق (1963- 1974)**، تونس، دار آفاق- برسبكتيف للنشر، ط. 2، 2014، ص. ص. 24 -45.

[17] جريدة **الصباح**، 18 ديسمبر 1964.

شهادة عمر شاشيّة في مؤسّسة التميمي بتاريخ 4 جانفي 2004 المنشورة في: التميمي، عبد الجليل، **نهاية حكم بورقيبة والقيادات السياسيّة العربيّة بين الصعود والانحدار**، تونس، منشورات مؤسّسة التميمي، 2005.

- حلّ كلّ الشعب الدستوريّة الموجودة بمدينة مساكن وعددها سبع، وفي ذلك دليل على تخاذل الإطارات الحزبيّة المحليّة في تأطير الجماهير أو تواطئها مع المحتجين.[18]

*** تمرّد سكّان حيّ برج علي الرايس (1965):**

قرّرت بلديّة العاصمة، في إطار سياسة التهذيب العمراني وبرنامج إزالة الأكواخ، إجلاء سكّان حيّ برج علي الرايس الواقع على مرتفع يشرف على مدينة تونس من الناحية الجنوبيّة لتوطينهم في مساكن جديدة بمدينة تونس وأرباضها وتحويل المكان إلى منتزه كبير شبيه بالبلفدير.[19] إلّا أنّ سكّان هذا الحيّ الشعبي، وأغلبهم من أصيلي مدينة مطماطة، منعوا العملة البلديين من إنجاز هذا المشروع ودخلوا في مواجهة مع رجال الأمن مستعملين الحجارة وغيرها من المقذوفات، فردّ هؤلاء الفعل بقوّة السلاح ممّا تسبّب في سقوط بعض القتلى والجرحى، وإيقاف عشرات المحتجين.[20] ونجحت الدولة مرّة أخرى في فرض سياستها "سياسة البلدوزر"، حيث تمّ إخلاء قسم كبير من الحيّ وطرد البعض من السكان إلى مواطنهم الأصلية والشروع في تشجير المنطقة.

*** حركات احتجاجيّة متفرّقة سنة 1966:**

تميّزت سنة 1966 بحصول إضرابات عمّاليّة طويلة المدى بالحوض المنجمي (ديسمبر 1965 - جوان 1966)، إلّا أنّ هذه الإضرابات التي تحوّلت إلى احتقان شعبي وغضب اجتماعي لم تؤدّ إلى حصول تصادم حقيقي مع السلطة نتيجة تعدّد الوسطاء الساعين للتهدئة من نقابيين وسياسيين.[21]

وشهدت بداية سنة 1966 عودة التوتّر والغليان إلى قرى الساحل التونسي (مساكن وزرمدين وقصر هلال وقصور الساف) بسبب رفض صغار المزارعين والتجار لسياسة التعاضد وأساليب تطبيقها.[22] وفي جوان 1966 احتج بعض الفلاحين في الجريد رافضين التعامل مع شركة "ستيل" التي منحتها الدولة امتياز احتكار تجارة التمور، فالتجأت السلطة إلى التهديد باستعمال القوّة.[23]

3- توسّع الحركة الاحتجاجيّة المحليّة (1967- 1969):

تعرّض الرئيس بورقيبة في مارس 1967 إلى أزمة قلبيّة أثّرت على كلّ مفاصل النظام، الذي ازدادت عزلته العربيّة وتعدّدت الحركات الاحتجاجيّة المناهضة له (مظاهرة 5 جوان 1967 بالعاصمة). ووصل الأمر إلى حدّ أن سجلنا لأوّل مرّة حصول حركة احتجاجيّة أمام الرئيس بورقيبة نفسه.

---

[18] « Chronologie intérieure 1964 », in : *Annuaire de l'Afrique du nord 1964*, vol.3, Paris, CNRS, 1965, pp. 437-439.

[19] بدأ تطبيق هذه السياسة منذ سنة 1957 في حي بورجل، ولا نعتقد بالتالي أنّ قرار هدم حي برج علي الرايس جاء نتيجة نزوة شخصيّة من الحبيب بورقيبة بسبب ما تردّد عن تخطيط بعض المشاركين في المحاولة الانقلابية لسنة 1962 لإعدام الرئيس في هذا المكان بالذات.

[20] تسببت المواجهات في سقوط قتيلين حسب الرواية الرسميّة التي أوردتها جريدة **الصباح** بتاريخ 14 أكتوبر 1965، في حين ذكر البيان الذي وزعته منظمة "آفاق" سقوط 5 قتلى و12 جريحا.

[21] Etienne Bruno, « Chronologie 1966 », in : *Annuaire de l'Afrique du nord 1966*, vol.5, Paris, CNRS, 1967, pp. 495.

[22] « Agitation au Sahel », in *Perspectives*, n° 9, mai – juin 1966, pp. 52- 53.

[23] Etienne Bruno, « Chronologie 1966 », in : *Annuaire...op.cit., p. 518.*

*** احتجاج أهالي قرية خيط الوادي (1967):**

مرّ الرئيس بورقيبة خلال جولة خاصّة بقرية خيط الوادي (معتمديّة حفوز)، والتقى هناك بمجموعة من المواطنين المتجمّعين أمام مستوصف. وتعالت أصوات الناس بمجرّد رؤية الرئيس، و"كثر الهرج والمرج" بسبب غضبهم من المسؤولين المحليين الذين قدّموا لهم مساعدات غذائيّة تتكوّن من "فارينة" غير صالحة للاستهلاك. وأدّى ذلك إلى غضب الرئيس من المحتجين بعد تأنيبهم بشدّة، كما قرّر التخلّي نهائيّا عن الإقامة الموسميّة في قصره بمدينة الوسلاتيّة.[24]

*** تعدّد حركة الاحتجاجات المحليّة المناهضة للتعاضد (1967- 1968):**

توسّعت رقعة الاحتجاجات منذ بداية سنة 1967، وكانت تتمّ في الغالب بطريقة غير عنيفة لم تصل حدّ المواجهة الدمويّة. حصل الأمر في مدينة جبنيانة "المطبوعة منذ قديم الزمان بالمعارضة"، حيث استقبل سكّانها الوزير أحمد بن صالح ومدير ديوانه الطاهر بلخوجة بالحجارة والهتافات المعادية حتّى تمّ إجبارهما على الهروب تحت حماية قوّات الأمن.[25] وشهدت سنة 1967 احتجاجات محليّة مشابهة ضدّ المسؤولين في الدولة وفي الحزب على غرار ما وقع في قرى قبلّاط وبوعرادة وتاكلسة،[26] وكذلك في بنزرت في آخر ولاية الهادي البكوش عليها (صائفة 1967).[27] وعند انتقال الهادي البكّوش إلى ولاية صفاقس واجهته بعض الحركات الاحتجاجيّة على غرار ما وقع في ساقية الداير حين تمّ رمي قاسم بوسنينة الكاتب العام للجنة التنسيق الحزبي بالحجارة احتجاجا على سياسة التعاضد،[28] أو حين تعرّض المعتمد إلى نفس المصير عندما حاول الإشراف على بعث وحدة إنتاجيّة.[29]

تدلّ هذه الحركات وغيرها على وجود غضب شعبي في صفوف المزارعين والبحّارة وصغار التجّار، وهو غضب لم يكن عفويّا في الغالب بل نتاجا لتحريض مدروس من كبار الملاكين والتجّار من جهة، ومن بعض وجوه النظام من جهة أخرى. وتلتقي هذه الحركات في رفضها للتعاضد ولطرق تسيير التعاضديّات، وتعكس تخوّف الناس من تداعيات هذه التجربة على مصيرهم ومصير أملاكهم.

*** مظاهرة الوردانين (26 - 27 جانفي 1969):**

تعتبر الحركة الاحتجاجيّة التي جدّت بالوردانين أبرز تحرّك شعبي ضدّ سياسة التعاضد بل السبب المباشر للتراجع عن هذه السياسة بعد فترة قصيرة من التردّد والتأمّل. ونشير إلى أنّ هذه الحركة، التي لا يزال الغموض يكتنف بعض جوانبها، وقعت بعد يوم واحد من تشكّل "الاتحاد القومي للتعاضد" الذي

---

[24] محمد الهاشمي عبّاس، **بورقيبة ونويرة. ذكريات ومذكّرات**، ج. 3-4، تونس، ميديا كوم للنشر، 2010، ص. ص. 245- 246.

[25] الطاهر بلخوجة، **الحبيب بورقيبة: سيرة زعيم. شهادة على عصر**، القاهرة، الدار الثقافيّة للنشر، 1999، ص. 107.

[26] شهادة الطاهر بلخوجة الواردة في مجلة "رياليتي" بتاريخ 13 جوان 2001.

[27] شهادة الهادي البكوش في مؤسّسة التميمي، جريدة **التونسيّة**، 7 أفريل 2014.

[28] شهادة محمد الحبيب السلّامي الواردة في جريدة **الشروق** بتاريخ 24 جويلية 2010.

[29] شهادة الوالي الهادي البكوش أثناء محاكمته سنة 1970 الواردة في كتاب: عبد الرحمان عبيد، **محاكمة أحمد بن صالح (ربيع 1970). من يحاكم من؟**، تونس، 2004، ص. 466.

عهدت رئاسته إلى الطاهر قاسم، وبعد يومين من خطاب بورقيبة في قبّة المنزه بمناسبة افتتاح المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد. وقد اعتبر الرئيس بورقيبة في هذا المؤتمر أنّ التعاضد خيار تنموي استراتيجي، ودعا إلى تعميمه بنشر وحدات الإنتاج لا سيّما بالوسط والجنوب، معتبرا أنّ الملكيّة الفرديّة ليست حقّا مقدّسا وإنّما تكمن أهميّتها في وظيفتها الاجتماعيّة.[30]

قرّر والي سوسة ونابل عمر شاشية المبادرة بتطبيق هذا التوجّه في ولايته بتعميم الوحدات الإنتاجية من ذلك إحداث أربع وحدات بالوردانين، واستدعي عبد الله فرحات عضو الديوان السياسي وكاتب الدولة للبريد والبرق والهاتف للإشراف على هذه العمليّة بمسقط رأسه. إلّا أنّ أهالي الوردانين كانوا مستعدين لمقاطعة هذا المشروع وإفشاله في منطقتهم، وتمّ ذلك بطريقتين وعلى مرحلتين:

- أشرف عبد الله فرحات يوم الأحد 26 جانفي على اجتماع تمهيدي بالمواطنين في مقرّ الشعبة الدستوريّة، فقرّر أعيان البلدة من ملّاكين ومسؤولين حزبيين وقدماء مناضلين أمثال الشيخ حسن بن عبد العزيز مقاطعة الاجتماع بعدم الحضور أو بالخروج من قريتهم. ولم يكتفوا بذلك بل أرسلوا الأطفال لحضور الاجتماع وأمروهم بإخلاء القاعة بعد فترة قصيرة، كما أمروا النساء بقيادة شقيقة عبد الله فرحات نفسه بتنظيم مظاهرة خارج القاعة طغى عليها الصياح والعويل.[31]

- تحوّل الوزير عبد الله فرحات يوم الإثنين 27 جانفي إلى أراضيه لتدشين أوّل وحدة إنتاجيّة صحبة الوالي عمر شاشيّة، وقبل الشروع في العمليّة الرمزيّة المتمثّلة في إزالة "الطوابي" الفاصلة بين الأراضي، تجمّع العديد من أهالي البلدة وتصدّوا لهذه العمليّة بوسائلهم الخاصّة. رفض المحتجّون أيّ وساطة، واعتدوا على المعتمد محمد بن رمضان، ودخلوا في مواجهة مع رجال الأمن في غابة الوردانين استعملوا فيها الحجارة، فردّ هؤلاء الفعل بقوّة ممّا تسبّب في سقوط قتيل واحد وعدّة جرحى مع إيقاف العشرات من المحتجين والمحرّضين.[32]

*** تعميم الحراك الاحتجاجي (شتاء - صيف 1969):**

تجدّدت الاحتجاجات المحليّة بعد يوم واحد من مظاهرة الوردانين، وكان ذلك في مدينة القلعة الكبرى حيث تجمهر المحتجّون ضدّ تركيز الوحدات الإنتاجيّة أمام مركز الحرس وحطّموا نوافذه بالحجارة.[33] ووقعت احتجاجات أخرى في قرى الساحل وغيرها على غرار قصر هلال وطبلبة وغار الملح ورأس الجبل والشراردة، واللافت هنا أنّ السلطة تعاملت معها بطريقة مختلفة، حيث لم تستخدم القوّة واضطرّت للتراجع أحيانا عن تطبيق سياستها أو تأجيلها.[34]

[30] انظر خطاب بورقيبة يوم 24 جانفي 1969 المنشور في جريدة **الصباح**، 25 جانفي 1969.
[31] انظر خطاب الباهي الأدغم في مدينة مساكن يوم 30 جانفي 1969 المنشور بجريدة **الصباح**، 31 جانفي 1969.
[32] شهادة مدير الأمن الوطني حسن بتّو المنشورة في **المجلة التاريخيّة المغاربيّة**، عدد 138، تونس، 2010.
[33] **المرجع نفسه.**
[34] عبد الرحمان عبيد، **محاكمة أحمد بن صالح... مرجع مذكور سابقا**، ص. ص. 285 -477.

وجدّت آخر الاحتجاجات المحليّة في الحمّامات في أوت 1969، حيث عبّر العديد من المزارعين عن معارضتهم لدمج ملكيّاتهم الصغرى في الوحدات الإنتاجيّة، فأقدم الوالي عمر شاشيّة على إيقاف حوالي خمسين شخصا بتهمة التآمر لاغتياله واغتيال أحمد بن صالح، ولكن سرعان ما عفا عنهم الرئيس بورقيبة.[35]

4- طبيعة هذه الحركات وأصنافها:

تشترك هذه الحركات الاحتجاجيّة في جملة من المواصفات، فهي:

- حركات من نوع جديد تمثّل قطيعة مع الحركات الفلّاحيّة التي عرفتها البلاد التونسيّة في القرن 19 وبداية القرن العشرين، وكذلك مع الحركات التحرّرية ذات البعد الوطني التي ميّزت الفترة الاستعماريّة.

- حركات ذات طابع محافظ مناهض لسياسة التحديث الاقتصادي والاجتماعي التي اعتمدها النظام الناشئ غداة الاستقلال، وهي لا تحمل بالتّالي أيّ بعد تقدّمي أو ثوري.

- حركات تعبّر عن نفسها بطريقة سلبيّة، إذ تقوم على الرفض المطلق والمزدوج: رفض الهدم، هدم القديم، ورفض البناء، بناء الجديد. وتقوم على ردّ الفعل الفوري لا على الفعل الثوري.

- هي حركات محدودة لأنّها لا تدوم في الغالب أكثر من يوم واحد، ولا تهمّ في العادة سوى قسما من السكّان أو شريحة من المجتمع. ولم تتحوّل بالتّالي أيّ حركة محليّة منها إلى حركة جهويّة واسعة أو حركة عامّة، وحتّى حركة الوردانين التي كانت مهيّأة أكثر من غيرها لهذا التحوّل فقد تمّ تطويقها بسرعة بعد أن امتدت جزئيّا إلى القلعة الكبرى وقصر هلال.

- لم تكن هذه الحركات موجّهة ضدّ النظام القائم ككلّ أو ضدّ الرئيس بورقيبة (لاحظ أنّه تمّ في القيروان سنة 1961 إتلاف كلّ محتويات دار الوالي باستثناء صورة الرئيس)، بل كانت موجّهة ضدّ بعض جوانب من سياسته ووجوه من ممثّليه. وقد جدّت أغلب الحركات في مناطق يشرف عليها الوالي عمر شاشيّة (القيروان وسوسة ونابل) والوالي الهادي البكّوش (بنزرت وصفاقس).

وإذ يمكن تصنيف هذه الحركات بحسب أهمّيتها من حيث عدد المشاركين وعدد الضحايا والمحاكمين، فنميّز بين حركات كبرى (القيروان ومساكن وبرج علي الرّايس والوردانين) وحركات أقلّ أهميّة وتأثير، فإنّنا نخيّر اعتماد تصنيف آخر نميّز فيه بين:

- الحركات المناهضة للتحديث: وقعت في المناطق التي تتميّز بطابعها المحافظ، والتي تلعب فيها النخب التقليديّة دورا مهمّا (القيروان ومساكن)، أو في المناطق ذات الهياكل الاجتماعيّة التقليديّة (سيدي عمر بوحجلة وجرادو)، أو كذلك في بعض الأحياء الشعبيّة الهامشيّة (برج علي الرّايس). وقد تمّيّزت هذه

[35] الباجي قائد السبسي، **الحبيب بورقيبة. المهم والأهم**، تونس، دار الجنوب للنشر، 2011، ص. 155.

الحركات، التي تغطّي الفترة الممتدّة بين 1960 و1965، بطابعها العنيف، وتعاملت معها السلطة بأكثر عنف فسجلنا فيها أكبر نسبة من القتلى والجرحى والموقوفين.

- الحركات المعارضة لسياسة التعاضد: بدأت تتجلّى بالخصوص منذ سنة 1967، وتوّسعت بتوسّع حركة التعاضد لتبلغ أوجها سنة 1969. وتمت بالأساس في المناطق التي تطغى عليها الملكيّات العائليّة الصغرى والمتوسّطة وخصوصا منطقة الساحل التي يعتبرها النظام معقله الرئيسي وخزّانه الأوّل من الأنصار والإطارات. وتعاملت السلطة مع هذه الحركات، التي كانت أكثر تنظيما من سابقاتها، بطريقة مختلفة تتميّز بعنف أقلّ.

II- النخبة السياسيّة: انغلاق ثمّ دوران:

1- مشروع النخبة السياسيّة وتمثّلها للشرعيّة:

تحدّث ميشال كامو عن النخبة السياسيّة التونسيّة في الستّينات، ويقصد بها أعضاء الحكومة والمسؤولين في الحزب الحاكم وممثّلي المنظمات المرتبطة به، أي كلّ الأشخاص الذين يلتقون في وجودهم على رأس جهاز الدولة. وتتبنّى هذه النخبة العصريّة مشروعا مكمّلا لمشروعها الوطني زمن الاستعمار، ويتمثّل في تحديث المجتمع وتطويره من خلال تربية الجماهير والنهوض بها، وتغيير الهياكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة البالية والمعرقلة للتقدّم.[36] ويقتضي هذا المشروع أن تكون الدولة الضامن الوحيد لتحقيق التحديث والنموّ عن طريق التدخّل المكثّف للأجهزة الحكوميّة في كلّ المجالات والقطاعات، وأن تكون الجدوى الاقتصاديّة هي الغاية الحقيقيّة من أيّ إجراء إصلاحي تقوم به النخبة.[37]

تسعى النخبة السياسيّة في هذا السّياق إلى بلورة إيديولوجيا وظيفتها إضفاء الشرعيّة على تدخّلاتها وتبرير هيمنتها على المجتمع، وتنجح في ذلك بقدر قدرتها على التحكّم في اللغة. وتتميّز النخب عادة، فضلا عن امتلاك المهارات والقدرة على تحقيق التفوّق والنجاعة في الأداء، بكونها منتجة للخطاب، إذ تنتج خطابا مضاعفا أو ذا مدخلين: أحدهما موجّه للمجتمع لتوجيه رؤيته نحو الهدف المطلوب، والآخر موجّه للنخبة ذاتها لتذكير أفرادها بالأسس الرمزيّة المشكّلة لهويّتها الجماعيّة.[38]

استنبطت النخبة السياسيّة التونسيّة مقولة "الوحدة القوميّة"، التي تعتبر الكلمة المفتاح والشعار المركزي في مشروعها وفي خطابها. وكان روبرت ميشيلز أحد أبرز منظّري النخبة قد أشار إلى أنّ

[36] Michel Camau, « Le discours politique de légitimité des élites tunisiennes », in *Annuaire de l'Afrique du Nord 1971*, vol. 10, Paris, CNRS, p. 27.

[37] Aziz Krichen, « La fracture de l'intelligentsia. Problèmes de la langue et de la culture nationales », in *Tunisie au présent. Une modernité au dessus de tout soupçon?*, Aix-en-Provence, IREMAM, 1987, p. 297- 341.

[38] Houari Touati, « Approches des élites. Quelques réflexions de méthodes », in *Hypothèses*, 2001/1 (4), p. 120.

النخبة تسعى دوما إلى إيهام الجماهير بضرورة تحقيق الوحدة الداخليّة والاستقرار لمجابهة الأخطار الخارجيّة (والداخليّة)، ويترتّب عن ذلك تجريم أيّة معارضة بحجّة أنّها عمل تخريبي يفيد الأعداء.[39]

تتبنّى هذه النخبة أيضا مقولة الدولة المجسّدة للأمّة، وهو ما يؤدّي إلى إلغاء التعدّديّة وفرض نظام الحزب الواحد. ووصل الأمر في البلاد التونسيّة، التي أقرّت نظام الحزب الواحد منذ مطلع سنة 1963، إلى أنّ النخبة تتجسّد في الرئيس بورقيبة، الذي يتمتّع بشخصيّة كاريزماتيّة ويحظى بثقة النخب والجماهير ويجسّد الوحدة الوطنيّة "الصمّاء"، وهو ما عبّر عنه الباهي الأدغم سنة 1969 بقوله: "المجاهد الأكبر يمثّل الأمّة ويجسّم وحدتها، وهو قائدها ومحطّ آمالها وقدوتها ومؤسّس الدولة، ومنقذ الشعب من الجهل والخصاصة والعري والجوع وموصله إلى نور العلم والشعور بالكرامة".[40]

فكيف كانت ردود فعل هذه النخبة السياسيّة بخصوص حركات الرفض أو الاحتجاج الصادرة سواء عن النخب المضادّة أو عن الجماهير التي طالما سعت إلى تربيتها وإقناعها؟

2- صدام مع النخب التقليديّة وتعال على الجماهير:

تنظر النخبة السياسيّة إلى الحدث الاحتجاجي بأسلوب متناقض يسعى إلى إبراز خطورة الحركة الاحتجاجيّة بوصفها جريمة في حقّ الدولة وخيانة للرئيس من ناحية، والتقليل من أهميّتها واعتبارها حادثا عرضيّا وعملا معزولا وشاذا من جهة أخرى، وتنظر إلى المحتجين بوصفهم أقليّة مغرّر بهم أو ضحايا الجهل والتعصّب.[41]

كلّما قامت حركة احتجاجيّة في مكان ما إلّا وعبّرت النخبة السياسيّة عن صدمتها، ولكنّها كانت تلجأ في كلّ مرّة إلى اعتماد نفس الأسلوب في مواجهتها: يبدأ الأمر بإرسال ممثّلين عن الحكومة والحزب الحاكم وممثّلي الجهة في البرلمان إلى مسرح الاحتجاج للتهدئة والإقناع. ويتمّ بالتوازي مع ذلك إرسال المحقّقين الأمنيين للتقصّي وتتبّع المشاركين في الحركة، ثمّ يتمّ دفع النخب المحليّة وممثّلي الجمعيّات والمنظمات إلى التعبير عن موقف مستنكر للحادثة، ويتوّج كلّ ذلك بخطاب مطوّل للرئيس يحلّل فيه الحادثة بكلّ تفاصيلها وأبعادها، ويذكّر فيه بسياسة الدولة ومشروعها.

خصّص الحبيب بورقيبة خطاب يوم 8 فيفري 1961 للتعمّق في تحليل مظاهرة القيروان التي اعتبرها "مظاهرة مجنونة قام بها أناس أشبه بالذين مسّهم الجنّ"، فبيّن أنّها وقعت لأسباب شخصيّة تتعلّق بالحطّ من رتبة الشيخ عبد الرحمان خليف ممّا دفعه إلى تكثيف دعايته ضدّ الدولة وإقناع "البسطاء" بأنّها ضدّ الدين وبأنّ الإسلام في خطر، وكذلك بسبب ضرب الدولة لمصالح كبار الإقطاعيين في تعاملها مع أراضي الأحباس. واستغلّ هذه المناسبة ليتولّى إعادة شرح موقفه من قضيّة الصوم، ويقوم في جوهره

---

[39] توماس بيرتون بوتومور، **الصفوة والمجتمع. دراسة في علم الاجتماع السياسي**، ترجمة محمد الجوهري، الإسكندريّة، دار المعرفة الجامعيّة، 1988، ص. 8.

[40] **الصباح**، 30 جانفي 1969.

[41] انظر موقف مصطفى الفيلالي من مظاهرة القيروان، **الصباح**، 21 جانفي 1961.

على الاجتهاد في هذه الفريضة والرخص المتعلقة بها وذلك بسحب رخصة المسافر على العامل وبتوسيع مفهوم الجهاد مع ترك حريّة الاختيار للناس. ويهدف في نهاية المطاف إلى رفع المردود والإنتاج لكسب معركة الخروج من التخلّف والانحطاط. [42]

يظهر الرئيس بورقيبة هنا بمظهر المصلح الديني الذي يعتمد خطابا جريئا وعقلانيّا موجّها لتهذيب العقول وتنويرها عبر الحجاج والإقناع. ويرى البعض أنّ النخبة السياسيّة غير مهيّأة أصلا للقيام بأيّ إصلاح ديني، وأنّ قيامها بهذا الدور في مجتمع تطغى عليه الثقافة التقليديّة لا يمكن أن يؤدّي إلّا إلى نتائج كارثيّة، وأنّ الإصلاح الديني الناجح لا يتأتّى إلّا من مصلحين دينيين بعد معارك إيديولوجيّة واسعة وطويلة المدى.[43] وبالفعل كانت النتائج كذلك في القيروان حيث حصل أوّل تصادم بين النخبة السياسيّة والنخبة الدينيّة، وانتهى ظرفيّا لصالح النخبة السياسيّة والنخب العصريّة المرتبطة بها لأنّ النظام الجديد كان في أوج عنفوانه، ولأنّ نخبه كانت منظّمة ومتماسكة. ويرى البعض الآخر أنّ بورقيبة جمع بين دور المصلح ووظيفة السياسي، فأنتج خطابا مصطنعا لم يفلح في تغيير البنى العميقة للمعطى الديني، بل ساهم في تكريس الانفصال الحاد بين السياسي ممثّلا في النخبة البورقيبيّة والديني كما مثلته النخبة الزيتونيّة.[44]
كانت ردود فعل النخبة السياسيّة بخصوص مظاهرة مساكن مشابهة لموقفها من مظاهرة القيروان بل وأكثر تشدّدا من حيث الخطاب، إذ اتفقت آراء عناصرها على أنّ الأمر يتعلّق بحركة رجعيّة معادية للثورة ومعرقلة لتقدّم الأمّة قامت بها "شرذمة من المفسدين" من "ذوي العقول المتحجّرة". ودعت إلى ضرورة التعامل بحزم مع المحرّضين مع مواصلة توعية الجماهير وتوجيهها.[45]

أمّا بخصوص موقف الرئيس بورقيبة من مظاهرة مساكن، فقد استهلّه بالتعبير عن خيبة أمله من وقوعها في الساحل بالذات الذي يعتبره "الفيلق الأوّل الذي لا يمكن أن يخذله". وانتقد ما قام به المتظاهرون من تطاول على مقام الدولة وعلى مقام الرجل الذي يمثّلها، واعتبرهم مجرّد "جهلة وسذّج" و"فئة ضالّة"، و"شرذمة" و"مجرّد أقليّة من البسطاء" غرّر بهم بعض الأعيان الذين شهّر بهم بالاسم في خطابه.[46] وذكّر بالمشروع التحديثي للنخبة التونسيّة بأبعاده الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وهو مشروع يقتضي في نظره التضحية بمصالح الأفراد وحرياتهم، وهدّد في هذا الخطاب بأنّه مستعدّ إلى اعتماد الطريقة الماركسيّة التي تقتضي القضاء على الطبقة البورجوازيّة ومصادرة أملاكها، وهو ما كان له صدى في جريدة "لوموند" الفرنسيّة و في كبرى الصحف الأمريكيّة.[47]

---

[42] **الصباح**، 10 فيفري 1961.

[43] Aziz Krichen., "La fracture de l'intelligentsia...*op. cit.*

[44] لطفي حجّي، **بورقيبة والإسلام: الإمامة والزعامة**، تونس، دار الجنوب، 2013، ص. 176.

[45] جريدة **الصباح**، 18 و20 و22 ديسمبر 1964.

[46] خطاب بورقيبة أمام إطارات ولاية سوسة يوم 20 ديسمبر، **الصباح**، 22 ديسمبر 1964.

[47] « Tunisia chief threatens a marxist line », *Chicago Tribune*, december 21, 1964, p. 2.

وتعرّض الرئيس بورقيبة في إحدى خطبه إلى احتجاجات سكّان برج علي الرّايس الذين يريدون "العيش في الحفر والخرائب والغيران" لأنّها في نظره ملاذ آمن يحجب ما يقومون به من تجاوزات وجرائم. وبيّن أنّ الدولة نجحت في فرض هيبتها التي اختزلها في "التطهير في كلّ الميادين والمؤسّسات والمنظمات"، وقام بزيارة هذه المنطقة "المطهّرة" بمناسبة العيد القومي للشجرة، وأذن بتهذيبها وتشجيرها معتبرا أنّ ذلك ركن أساسي في معركة مقاومة التخلّف.[48]

ويبدو من خلال ما تقدّم أنّ الرئيس بورقيبة كان بفضل شخصيته الكاريزميّة الضامن الأساسي لهيمنة النخبة السياسيّة التونسيّة في الستّينات، فهو يتقن استعمال كلّ الوسائل التي تتيحها ممارسة السلطة وخصوصا المراوحة بين القوّة والمكر، والمعرفة العميقة بسيكولوجية الجماهير التي تمثّل مصدرا من مصادر شرعيّة النخبة. وكان دور النخبة السياسيّة يكاد يقتصر على استلهام أفكاره ونشرها، وعلى لعب دور الوساطة بينه وبين متساكني جهاتهم الأصليّة إذا لم يتسنّ له الاتصال المباشر بهم.

ولا ينفي ذلك أنّ بعض عناصر النخبة السياسية استغلت مكانتها الرمزيّة لتبدي مواقف مختلفة عن الخطاب السائد، حيث أقدم محمد المصمودي كاتب الدولة للإعلام في أكتوبر 1961 على نشر مقال عنوانه "الحكم الفردي" في جريدة "Afrique-Action" بالاشتراك مع هيئة تحرير الجريدة وخصوصا البشير بن يحمد ومحمد بن اسماعيل وهم من ممثّلي الجناح الليبرالي في النخبة السياسيّة. وذكر فيه "إنّ الحكم الفردي وإن هو يميل إلى الدكتاتوريّة عندما يفقد التأييد الشعبي فهو يعتمد موافقة الأغلبيّة ويرتكز على الوحدة القوميّة".[49] ونشرت الجريدة بعد شهر مقالا آخر عنوانه "تونس والحكم الفردي" بيّنت فيه أنّ الحكم الفردي موجود في تونس كما في غيرها ولكنّه يتميّز بشرعيّة شعبيّة وتاريخيّة، وهو مطالب مع ذلك بعدم الانزلاق نحو الدكتاتوريّة وبضرورة نقل البلاد تدريجيّا نحو الديمقراطيّة.[50]

ويعتبر أحمد التليلي الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل، الذي اختار المنفى الطوعي منذ جوان 1965، الوحيد الذي نظر إلى الحركات الاحتجاجيّة نظرة شموليّة وربطها بطبيعة نظام الحكم وبطريقة بورقيبة في ممارسة السلطة، حيث أرسل يوم 26 جانفي 1966 رسالة مطوّلة إلى الرئيس بورقيبة ضمّنها رؤيته لأزمة النظام ومقترحاته العمليّة لجعله أكثر ديمقراطية. وتعود هذه الأزمة في نظره إلى انفراد الرئيس بالسلطة، وهو ما أدّى إلى ظهور بوادر الغضب لدى الشعب وتحوّلها إلى عداوة مقنّعة شبه عامّة ثمّ إلى قطيعة فعليّة بينه وبين النظام. وأشار في رسالته إلى مجمل الحركات الاحتجاجيّة التي شهدتها البلاد التونسيّة في النصف الأوّل من الستّينات قائلا: "إنّ التونسيين... إذا أخذناهم فرادى، فإنّ كلّ واحد منهم يبدي الانتقاد. وهذه الانتقادات التي كثيرا ما تجد ما يبرّرها، تنتهي إلى التبلور في محاور تتّصل بالسياسة والاقتصاد والاجتماع لتحدث من حين إلى آخر ردود فعل غير منظّمة هنا وهناك

---

[48] جريدة **الصباح**، 14 أكتوبر و16 نوفمبر 1965.

[49] اعتمدنا التعريب الذي قامت به جريدة **الطليعة** بتاريخ 22 أكتوبر 1961.

[50] Noura Boursali., *Bourguiba à l'épreuve de la démocratie (1956-1963)*, Sfax, Samed Editions, 2008, p. 122.

كالمظاهرات التلقائيّة التي حدثت بجلاص والقيروان ومساكن وبرج علي الرايس والتي تنتهي بالقمع الدامي في أكثر الأحيان".[51]

وأصبحت النخبة السياسيّة منذ سنة 1967 تميل إلى حبك المناورات والدسائس مستغلة الحركات الاحتجاجيّة في تصفية الخصوم وتحقيق مآرب سياسيّة خاصّة.

3- مناورات النخبة السياسيّة وتصدّعها:

ذكر الهادي البكّوش في إحدى شهاداته أنّه بنهاية تجربة التعاضد "تكوّنت قطيعة في النخبة التونسيّة، لأوّل مرّة في تونس تتصادم النخبة.[52] ونراه محقًّا في هذا القول بل إنّه وضع إصبعه على مسألة أساسيّة في نظريّة النخبة وهي مسألة تجدّد النخب.

اتّفق الروّاد وخصوصا المدرسة الايطاليّة لنظريّة النخبة (موسكا وباريتو وميشيلز) في الحديث عن التجدّد المستمرّ للنخب عبر سلسلة من التحطّم الذاتي، ممّا يؤدّي إلى بروز شرائح اجتماعيّة جديدة ساعية إلى فكّ شرعيّة النخب القائمة. ويعتبر باريتو أنّ ظاهرة النخب الجديدة التي تصعد عبر حركة متواصلة من الدوران، لتنتعش ثمّ تتراجع وتضمحل، هي إحدى الظواهر الكبرى في التاريخ ومدخل ضروري لفهم الحركات الاجتماعيّة باعتبار "التاريخ مقبرة الأرستقراطيات" (أي النخب).[53]

وإذا كان تجدّد النخب ظاهرة طبيعيّة، فإنّ عرقلة عمليّة الدوران أو التجدّد تؤدّي إلى حصول أزمة تتمثّل في بقاء السلطة بأيدي نخب مفتقرة للشرعيّة. وتتميّز الفترات الانتقاليّة الكبرى عادة بحدوث أمرين: تحطّم النخب القديمة وتعويضها بنخب جديدة، أو حصول مناورة يتمّ بمقتضاها تحويل الشرعيّة والمسؤوليّات داخل النخبة القديمة التي تكتسب بعد تجدّدها شرعيّة جديدة. وتنطبق هذه الفرضيّة الثانية، التي ذكرتها الباحثة إيزابيل برّبّي هوفمان، تماما على النخبة السياسيّة التونسيّة في أواخر الستّينات، حيث شهدت هذه النخبة انقساما حقيقيّا بشأن الموقف من تجربة التعاضد وطرق تطبيقها، وخصوصا من النفوذ المتزايد للوزير المتعدّد الحقائب أحمد بن صالح، وكذلك النخبة المرتبطة بها والتي يمكن أن نسميها النخبة البيروقراطيّة حسب عبارة ماكس فيبر أو النخبة التقنية الإداريّة حسب عبارة ريمون آرون.[54]

ظهر التململ في صفوف النخبة السياسيّة منذ أوائل سنة 1967، ولكنّه ظلّ خفيّا لأنّ الرئيس واصل رغم مرضه مساندته المطلقة لوزيره المسؤول عن إصلاح الهياكل الاقتصاديّة.[55] وجاءت المبادرة العلنيّة الأولى من أحمد المستيري، كاتب الدولة للدفاع وأحد أبرز ممثّلي النخبة البلدية والجناح الليبرالي

---

[51] أحمد التليلي، **في سبيل الديمقراطية**، تونس، مطبعة تونس قرطاج، 1991، ص. 9.

[52] انظر شهادته في برنامج شاهد على العصر بقناة الجزيرة، الجزء 6، 22 جوان 2014.

[53] Isabelle Berebbi-Hoffmann, "L'autodestruction des élites. Retour sur Mosca et Pareto", in *Sociologies Pratiques*, n° 21, 2010, p. 133.

[54] حول النخبة الإداريّة في الستّينات، انظر:

- Abdelkader Zghal, "L'élite administrative et la paysannerie en Tunisie", in *Annuaire de l'Afrique du Nord 1968*, vol. 7, *Paris, CNRS*, 1969, pp. 129 137.

[55] منصور الشفّي، "من تاريخ الاتحاد العام التونسي للشغل: أزمة سنة 1965" (الحلقة 2)، **الشعب**، 18 جويلية، 2009.

في الحزب، الذي قرّر الاستقالة من منصبه في أواخر جانفي 1968 تعبيرا عن معارضته "للسياسة المتّبعة في إصلاح الهياكل الاقتصاديّة".[56] .

وتشكّلت في نفس الوقت حول وسيلة بورقيبة كتلة معادية لأحمد بن صالح ضمّت عناصر مؤثرّة في النخبة التونسيّة تلتقي في تبنّي الليبراليّة السياسيّة، وخصوصا في الطموح السياسي الجارف لعناصرها.[57]

شرعت هذه الكتلة في القيام بمناورات ومؤامرات للتشهير بسياسة بن صالح تمهيدا للتخلّص منه، واستغلت في ذلك الصدى السلبي لهذه السياسة في صفوف الرأي العام، وكذلك تقلّص نشاط الرئيس بورقيبة بسبب مرضه، ونذكر من بين هذه المؤامرات اللقاء الشهير الذي جمع بين عناصر فاعلة من النخبة في ربيع 1968. [58]

ردّ أحمد بن صالح الفعل في بداية ديسمبر 1968 عندما أعلم بورقيبة في صفاقس بهذه المؤامرات التي تستهدف تصفيته جسديّا حسب تأكيده. [59] وانحاز بورقيبة ظرفيّا إلى أحمد بن صالح، فاستغلّت النخبة الإصلاحيّة والبيروقراطيّة ذلك للتعجيل بإنهاء الإصلاح الزراعي بدعم كامل من الرئيس بورقيبة إلى أن جدّت أحداث الوردانين.

حصل التصدّع الحقيقي للنخبة السياسيّة منذ مطلع سنة 1969 في علاقة بمظاهرة الوردانين، التي اختلفت المواقف بشأنها: فالشقّ الموالي لأحمد بن صالح يرى أنّها مناورة جديدة من خصومهم داخل النظام تقوم على تأليب الرأي العام ضدّ التعاضد الذي مسّ مصالحهم وامتيازاتهم، وذلك تمهيدا لإبعاد بن صالح نهائيّا عن سباق الخلافة، ويرى أحمد بن صالح أنّ الأمر يتعلّق بخلاف عائلي حول تركة آل فرحات، حيث كان محمد فرحات الوكيل العام للجمهوريّة وشقيقته من أبرز المحرّضين على التظاهر في الوردانين، في حين كان شقيقه الوزير عبد الله فرحات مع سياسة تركيز الوحدات الإنتاجية ولو باستعمال القوّة.[60] ويرى الشقّ المعارض للتعاضد أنّ مظاهرة الوردانين كانت مناورة من أحمد بن صالح وعمر شاشيّة للتخلّص من خصومهم بالساحل وخلق أزمة عامّة يمكن استغلالها للانفراد بالحكم، وحمّلوا مسؤوليّة إطلاق النار على المتظاهرين للوالي الذي تلقّى تعليماته من الوزير المشرف على دواليب الاقتصاد. أمّا التقارير الأمنيّة فأكدت أنّ حالة الغليان الشعبي بالساحل كانت عامّة في بداية سنة 1969،

---

[56] أحمد المستيري، **شهادة للتاريخ**، تونس، دار الجنوب، 2011، ص. 203.

[57] Amor Chadli, *Bourguiba, tel que je l'ai connu*, Tunis, Simpact, 2011, pp. 175- 179.

[58] تمّ هذا اللقاء في منزل سالم الصبّاغ آمر الحرس الوطني بحضور الطاهر بلخوجة ومحمد الصيّاح وأحمد بنّور والمنجي الكعلي وحسن قاسم. وقد ذكر بلخوجة في هذا اللقاء قولته الشهيرة: "التعاضد هو شاشيّة هذا على رأس ذلك".

[59] ذكر توفيق الترجمان أنّ التعاضد يقود البلاد نحو الإفلاس، وأنّ أحمد بن صالح يقود البلاد نحو الهلاك. وشهد البكّوش بذلك كتابيّا بطلب من الرئيس. انظر شهادة البكّوش في برنامج "شاهد وشواهد" بتاريخ 2 جوان 2013.

[60] Werner k. Ruf, « Le socialisme tunisien. Conséquences d'une expérience avortée », in *Introduction à l'Afrique du nord contemporaine*, Aix-en-Provence, Editions du CNRS, 2013, pp. 399- 411.

وأنّ النخبة السياسيّة والنخبة المحليّة لعبت دورا مهمّا في تنظيم الاحتجاجات المناهضة لتعميم التعاضد.[61] ونجح هؤلاء في تأليب الرئيس بورقيبة على أحمد بن صالح الوزير الطموح وصاحب النفوذ، فاختار التخلّي عن تجربة التعاضد بعد وقفة تأمّل بدأت في مطلع شهر سبتمبر 1969.[62]

ويعني ذلك أنّ الرئيس بورقيبة كان إلى حدّ ذلك الوقت الماسك الفعلي بخيوط اللعبة السياسيّة، حيث وظّف صراع النخبة السياسيّة لكسب شرعيّة جديدة لنظامه، وتسنّى له ذلك بعد أن كان قد نجح في تحجيم دور النخب اليساريّة التي كانت لها رؤية مختلفة للحركات الاحتجاجيّة المحليّة منذ بداية الستّينات.

III - النخبة اليساريّة: من المساندة النقديّة للنظام إلى مواجهته:

تميّزت بداية الستّينات بوجود نخبة يساريّة فاعلة وجريئة في مواقفها رغم تحمّسها للمشروع التحديثي البورقيبي، إلّا أنّ تكريس سياسة الحزب الواحد ساهمت في إقصائها وتهميشها ثمّ في تصلّبها وانقسامها.

1- موقف سليمان بن سليمان من مظاهرة القيروان:

تعرّضت جريدة "منبر التقدّم" التي كان يديرها سليمان بن سليمان في عددها الثالث إلى مظاهرة القيروان، فخصّصت لها مقالا عنوانه "حوادث القيروان: الوقائع" حلّلت فيه بكلّ حياد أسباب هذه المظاهرة ومجرياتها وحصيلتها.[63] وخصّصت الجريدة افتتاحيتها في نفس العدد لمعالجة نفس القضيّة حيث اعتبرتها حوادث مؤسفة وخطيرة تعود بالأساس إلى أسباب دينيّة. وعبّرت أسرة التحرير، التي تضمّ علاوة على سليمان بن سليمان بعض المثقفين اليساريين والشيوعيين، عن أسفها من التوظيف المبالغ فيه للمشاعر الدينيّة للشعب، ومن قصور بعض الشرائح عن الفهم الصحيح للسياسة التحديثيّة والعقلانيّة المتّبعة في تونس في المجال الديني، وكذلك من تحوّل المظاهرة التي كانت هادئة وسلميّة في البداية إلى كارثة وقعت فيها أعمال عنف غير مبررة. وحمّلت المسؤولية إلى والي القيروان ، وكذلك إلى بعض المتعصّبين الذين دفعوا بعض المتظاهرين إلى حالة من الهيجان الشديد. وخلصت إلى القول: "ولكن ما يتبقّى هو أنّ الرصاص قد أطلق، وأنّ المظاهرة، وبقطع النظر عن أسبابها وعن موقفنا منها، قد أدّت إلى سقوط عددا من القتلى والجرحى. وهذا الحادث هو أكثر من مؤسف، إنّه غير مقبول في تونس المستقلّة".[64]

وانتقد سليمان بن سليمان أيضا طريقة تعاطي النخبة الحاكمة مع المظاهرة بعد وقوعها، ودعا إلى ضرورة أخذ الدروس من ضخامة المظاهرة ومن انفجار الغضب مقترحا جملة من الإجراءات البديلة

---

[61] عبد الجليل التميمي، "التجربة التعاضديّة في الستّينات على ضوء أحد تقارير البوليس السياسي للداخليّة"، **مقاربات في التاريخ التونسي والمغاربي في الزمن الراهن**، تونس، منشورات مؤسّسة التميمي، 2014، ص. ص. 41-53.

[62] « Coup d'arrêt au socialisme », *Le Nouvel Observateur*, 22 septembre 1969.

[63] « Les incidents de Kairouan: les faits », *Tribune...op.cit.*
[64] « Editorial », *Tribune de progrès*, 3 février 1961.

وهي: نقلة الوالي عمر شاشيّة بوصفه المسؤول الأوّل عن الأحداث، وإحياء الديمقراطية وتوسيعها بتشريك السكان في إدارة شؤونهم، ومراجعة تركّز السلطة في أيدي الولّاة، والعمل على جعل المنظمات الوطنية أكثر تمثيلا للجماهير وأكثر ارتباطا بها، والقضاء على منابع الغضب بإيجاد حلول حقيقيّة للمشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ودعا النخب إلى مزيد التعريف بسياسة الحكومة في المجال الديني مع ربطها بالحركة الإصلاحيّة الواسعة وعدم الاكتفاء بخطاب المديح والتهليل.[65]

2- النخبة اليساريّة والمساندة النقديّة للنظام (1960- 1965):

عبّر الحزب الشيوعي التونسي قبل حلّه عن رفضه الشديد للطريقة التي تعامل بها النظام التونسي مع أحداث القيروان، التي اعتبرها "مظاهرة احتجاجيّة" من دون أن يتعمّق في ذكر أسبابها، حيث أدان استخدام الرصاص ضدّ المتظاهرين سواء في القيروان أو في سيدي عمر بوحجلة قبل ذلك، ودافع الحزب الشيوعي في بيانه عن حقّ التظاهر قائلا: "إنّ هذا الأسلوب لا يناسب عهد الاستقلال والجمهوريّة بل ينافى المبادئ التي يرتكز عليها دستور البلاد وأبسط حقوق الإنسان، فلا مبرّر لرمي المواطن المتظاهر بالرصاص ولا يمكن أن يكون هناك مبرّرا مهما كانت صبغة المظاهرة...فالرمي بالرصاص معناه الحكم بالإعدام وتنفيذه في حين أنّ المظاهرة حقّ بسيط يستعمله الناس".[66]

ومع بداية تطبيق سياسة التخطيط في تونس، أقرّ الحزب في مؤتمره السابع (مارس 1962) سياسة "المساندة النقديّة للنظام"، إلّا أنّ ذلك لم يمنع بورقيبة من حلّه وإيقاف جريدته في بداية شهر جانفي 1963.

بدأ اليساريّون منذ مطلع سنة 1963 يسيطرون على فرع باريس للاتحاد العام لطلبة تونس، وكوّنوا نشريّة معارضة باللغة الفرنسيّة تسمّى "الاتحاد"، تعرّضوا فيها إلى تدهور الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة بتونس الذي تسبّب في غضب شعبي تجسّد في إضرابات عمّال الجريصة.[67] والتجأ الدستوريّون إلى الانقلاب على اليساريين في مؤتمر الكاف (صائفة 1963) فعاد الاتحاد إلى تبنّي السياسة البورقيبيّة في حين كوّن اليساريّون "تجمّع الدراسات والعمل الاشتراكي التونسي"، وقاموا ببعث مجلة "برسبكتيف" (آفاق) في مفتتح السنة الجامعيّة 1963- 1964.

تبنّى المنخرطون في هذه الحركة في البداية خيار المساندة النقديّة، حيث أيّدوا قرار تأميم أراضي المعمّرين سنة 1964 واعتبروه إجراء تقدميّا، وساندوا مشروع الحكومة في تجديد غابة زياتين الساحل مع رفضهم لطرق التنفيذ والاعتماد على الأعيان والخبراء مقابل إغفال اهتمامات المزارعين. ورفضوا أيضا شعار "الوحدة القوميّة" الذي سانده الشيوعيّون مساندة نقديّة مشترطين أن تكون هذه الوحدة في شكل

---

[65] *Ibid.*

[66] جريدة **الطليعة**، 31 جانفي 1961.

[67] عبد الجليل بوقرّة، **حركة آفاق وفتح الآفاق... مرجع مذكور سابقا**، ص. 30.

تحالف ديمقراطي بين كلّ الطبقات الاجتماعيّة.[68] وظلّ رموز "تجمّع الدراسات" بعد عودتهم إلى تونس (أوت 1964) متردّدين في الحسم بخصوص الموقف من الاشتراكيّة الدستوريّة، ولكنّهم ساروا تدريجيّا في اتّجاه التخلّي عن مساندتهم النقديّة للنظام وخصوصا منذ اندلاع احتجاجات مساكن، التي أظهرت أيضا اختلافهم مع الشيوعيين.

عبّر محمد النافع أمين عام الحزب الشيوعي عن مساندته للقرارات الصارمة التي أعلنها الرئيس بورقيبة عقب مظاهرة مساكن، مؤكّدا أنّ الشيوعيين التونسيين ينحازون في إطار المعركة الكبرى من أجل التنمية إلى جانب القوى التقدميّة ضدّ المجموعات الرجعيّة.[69] واعتبرت النخبة الراديكاليّة المنتمية لتجمّع الدراسات أنّ موقف محمد النافع كان متسرّعا أو متهافتا لأنّه تجاهل مسألة مهمّة وهي أنّ الزياتين المصادرة لم تكن فقط على ملك كبار الملاّكين، كما تجاهل أيضا الإشارة إلى الغضب الكامن في صفوف صغار المزارعين بخصوص الوضعيّة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المترديّة. ويدلّ ذلك حسب نفس التحليل على أنّ الحزب الشيوعي تخلّى عن مبدأ المساندة النقديّة، وانخدع بمناورات النظام لأنّه لم يكشف الطابع غير الديمقراطي وغير الاجتماعي للإصلاح الزراعي.[70]

وقامت مجلة "برسبكتيف" بعرض موقف الحركة من حوادث مساكن بطريقة منهجيّة من خلال الإجابة عن سؤالين: ما الذي حدث؟ وهل يمكن اعتباره محطة في النضال ضدّ الرأسماليّة ومن أجل إرساء الاشتراكيّة العلميّة؟

بيّنت المجلة بخصوص الوقائع أنّ غابة زياتين الساحل كانت في حاجة ملحّة إلى التجديد، وهو ما يفسّر بعث تعاضديات خدمات لتتولّى مهمّة قلع الزياتين الهرمة بالتدريج مع دفع تعويضات ماليّة للفلاحين، الذين رفضوا هذا العرض وقاطعوا هذه التعاضديّات. ولمّحت إلى مسؤوليّة الوالي عمر شاشية لأنّه هدّد الفلاحين غير المنخرطين في التعاضديات بعدم منحهم تراخيص لإخراج زيوتهم من المعاصر، ولأنّه رفض مقابلة ممثّلين عنهم ممّا دفعهم إلى تنظيم مظاهرة احتجاجيّة. أمّا بخصوص السؤال الثاني فكان الجواب بالنفي القطعي، باعتبار أنّ مصادرة الأراضي لم تكن تستهدف البورجوازية كطبقة، وأنّ التفويت فيها لم يكن لصالح المزارعين بل لصالح التعاضديّات التي يسيطر عليها كبار الملاّكين.[71]

ولئن ساندت النخبة اليساريّة المنتمية لتجمّع الدراسات حملات تهذيب المدن ومقاومة الأحياء الفوضويّة، فإنّها أدانت سياسة الحكومة في تطبيق هذه الإجراءات في حيّ برج سيدي علي الرايس لأنّها تمت بأسلوب بيروقراطي صرف من دون أيّ اعتبار إنساني معتبرة أنّ إطلاق الرصاص لم يكن لحماية أعوان النظام بل لإجلاء السكان بالقوّة. وبيّنت أنّه لا يجب الاكتفاء بتخليص المدن من الأحياء البائسة،

---

[68] **المرجع السابق**، ص. 56 و66.
[69] انظر تصريحه إلى جريدة "لومانيتي" *L'Humanité* بتاريخ 26 ديسمبر 1964.
[70] « Les incidents de M'saken », *Perspectives*, n° 6, février 1965, pp. 7- 8.
[71] *Ibid.*

وإنّما يتعيّن بالأساس حلّ المشاكل الاقتصاديّة والاجتماعيّة التي يعاني منها هؤلاء المحرومون من أجل تحسين مستوى عيشهم وبالتّالي ظروف سكنهم.[72]

3- احتجاجات النخبة الراديكاليّة (1966- 1968):

تبنّت حركة "تجمّع الدراسات" منذ سنة 1966 الخطّ الماركسي، وانفتحت على عناصر تحريضيّة وراديكاليّة، فاختارت خيار المواجهة بديلا لخياري المساندة النقديّة والاندماج. وأصبحت الحركة بعد تبنّي الفكر الماوي الثوري سنة 1967 تعمل على تحطيم جهاز الدولة، وتركّز في نفس الوقت على النضال ضدّ الامبرياليّة، فكانت وراء تنظيم عدّة مظاهرات طالبيّة بشوارع العاصمة: مظاهرة 14 و15 ديسمبر 1966 ومظاهرة 6 جوان 1967، وإضرابات 17 نوفمبر 1967 و10 و11 جانفي 1968. وبلغت الاحتجاجات ذروتها في شهر مارس 1968، فقرّر النظام القضاء على هذه الحركة عبر حملة واسعة من الاعتقالات والمحاكمات.[73]

ويبدو هكذا أنّ سياسة القمع أدّت مرّة أخرى إلى إقصاء عناصر نشيطة من النخبة التونسيّة، ويمثّل ذلك ضربا لأبرز مقوّمات المجتمعات الحديثة وهي حسب ريمون آرون وجود تمايز وتنافس بين النخب المتعدّدة ووجود حوار حرّ بينها بخلاف الأنظمة الكلّيانيّة التي يقلّ فيها التمايز وينعدم الحوار أو يكاد.[74]

الخاتمة:

تميّزت فترة الستّينات بتعدّد الحركات الاحتجاجيّة المحليّة، وبتنوّع أشكالها، فهي فترة حراك اجتماعي لا فترة "وحدة قوميّة" كما أرادها النظام البورقيبي أن تكون. وهو حراك مرتبط بطبيعة الفترة الانتقاليّة، فترة البناء والتحديث. وشهدت هذه العشريّة صعودا لافتا لنخبة سياسيّة منظّمة تستمدّ شرعيّتها من دورها النضالي القديم ومن الشخصيّة الكاريزميّة للرئيس بورقيبة، وكانت هذه النخبة تحمل مشروعا تحديثيّا ممّا جعلها تتصادم مع النخبة الدينيّة المحافظة ثمّ مع النخبة اليساريّة الثوريّة، قبل أن تتعرّض إلى التصدّع عندما استحال الحوار والتنافس مع النخب المضادّة وتحوّل إلى صراع داخلي.

وقد لعبت النخب التونسيّة أدوارا متنوّعة في هذا الحراك الاحتجاجي، حيث قامت بدور محدود في تأطيره: النخبة الدينيّة في القيروان وبدرجة أقل النخبة السياسيّة في الوردانين. واكتفت بعض النخب بتفهّم هذه الحركات الاحتجاجيّة من دون تبنّيها لأنّها كانت في جوهرها مع المشروع التحديثي البورقيبي، ولذلك اقتصر احترازها على الجوانب المتعلّقة بمسألة الحرية والديمقراطية. وتعرّضت النخب اليساريّة

[72] « Bordj Sidi Ali Raïs », *Perspectives*, n° 8, février 1966, p. 38.
[73] Mohamed Dhifallah, « Bourguiba et les étudiants: stratégie en mutation », in *Habib Bourguiba. La trace et l'héritage*, Aix-en-Provence, Karthala, 2004, pp. 321- 322.
[74] Raymond Aron, "Classe sociale...*op. cit.*, p. 271.

والراديكاليّة للإقصاء والقمع رغم تبنّيها في البداية خيار المساندة النقديّة للنظام، وابتعدت بعد سنة 1965 عن الاهتمام بالشأن المحلّي وهو ما جعلها تنتج خطابا مفارقا للواقع. أمّا النخبة السياسيّة، التي تتحمّل مسؤوليّة اندلاع هذه الحركات الاحتجاجيّة نتيجة خطاب فوقي مسقط وممارسة تعسّفيّة وتبنّي مقولة مثاليّة (الوحدة القوميّة)، فإنّها ساهمت بمواقفها وسياستها في انقسام المجتمع وبالتّالي ضرب الوحدة المنشودة.